

الفضل: التعاقد لصالح كل منطقة سكنية مع شركة متخصصة في أعمال الصيانة

والاصلاحات والنظافة. لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: أن يتم التعاقد لصالح كل منطقة سكنية على حدة مع شركة متخصصة في أعمال الصيانة واصلاح الأعطال في جميع عناصر البنية التحتية وجميع أعمال النظافة والصرف الصحي للمنطقة السكنية مع تفعيل دور الأهالي في تقديم ملاحظاتهم لمختار المنطقة حول اخلال الشركة المذكورة بالانجاز ومنح الأخير صلاحية ضبط المخالفات وتقدير الغرامات على الشركة التي تتنافس في أعمال الصيانة والاصلاحات وأعمال النظافة والصرف الصحي وبشكل عام، مع الالتزام الحكومة بوضع آلية للتعاقد تضمن الشفافية والنزاهة.

الكهرباء تحت الأرض فإن الشركة المتعاقدة مع وزارة الكهرباء والماء تحتاج إلى الاستعانة بوزارة الأشغال وموافقتها وفي بعض الأحيان تحتاج الى موافقة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وذلك يعطل استفادة الناس من الخدمات الكهربائية. لذا، فإن الموضوع يرمته يحتاج إلى مركزية واحدة لأعمال الشركة المتعاقدة معها لإجراء أعمال الصيانة والترميم وأعمال النظافة في كل منطقة سكنية على حدة مع تفعيل دور الأهالي في تقديم ملاحظاتهم لمختار المنطقة حول اخلال الشركة المذكورة بالانجاز ومنح الأخير صلاحية ضبط المخالفات وتقدير الغرامات على الشركة التي تتنافس في أعمال الصيانة



احمد الفضل

وترجع أسباب البطء في الصيانة والإصلاحات المطلوبة في البنية التحتية إلى توزيع مسؤوليات هذه الأعمال وتلك الإصلاحات على عدة وزارات في الدولة مع تداخل أعمال هذه الوزارات وتطلب وزارة ما موافقة وزارة أخرى، ومن ذلك على سبيل المثال عند حدوث عطل في كيبيل

قال النائب أحمد الفضل: يعتمد عصب الحياة السكنية في كل منطقة من مناطق الكويت على البنية التحتية لهذه المناطق من كهرباء وشوارع وماء والصرف الصحي والنظافة بشكل عام. ولا شك أن هذه البنية التحتية تحتاج إلى صيانة دورية، ناهيك عن إصلاح الأعطال التي تتعرض لها هذه البنية كل منطقة صحية.

ويعاني سكان المناطق في الكويت من البطء في عمليات الصيانة وإصلاح الأعطال التي تحدث في البنية التحتية، ناهيك عما تتعرض له مصارف الصرف الصحي من تجمع الأوساخ فيها دون الاسراع في تنظيفها، ما تسبب في ظهور الأوبئة والأمراض.

المطيري: هل أجريت دراسات على تعرفه الكهرباء؟

هل كان هناك توازن في الدراسات اللازمة لمعرفة كيفية وآلية تطبيق القانون؟ المحلبة حتى لا ينجم عن ذلك ارتفاع في معدلات التضخم؟ 6 - أعلن الوزير أن الزيادة ليس الهدف منها غير الترشيد الذي توقع أن تصل نسبته إلى 10٪ سنويا، ومن الممكن أن تزيد إلى 30 أو 40٪ بعد انخفاض معدلات الاستهلاك خلال الـ 20 عاما المقبلة؟ هل سيتم منح حوافز لمن يساهم من المواطنين في ترشيد استهلاك الكهرباء والماء؟ 7 - هل حددت اللائحة التنفيذية للقانون قواعد وضوابط منح هذه الحوافز؟

تطبيق التعرفة الجديدة إجراء الدراسات اللازمة لمعرفة كيفية وآلية تطبيق القانون؟ 2 - من الجهة التي قامت بإجراء الدراسات؟ ويرجى لإفادتنا بصورة ضمنية عنها للاطلاع عليها؟ 3 - من الشركة المخولة تركيب العدادات الذكية وهل أجريت مناقصة لترسية المشروع على الشركة؟ 4 - ما التاريخ الذي تم تحديده للانتهاء من تركيب العدادات الذكية؟ 5 - قبل تحديد أسعار التعرفة الجديدة هل شكلت الوزارة لجنة لدراسة الأسعار التي تضمنها قانون التعرفة الجديد؟ وإذا تم تشكيل لجنة



مجد المطيري

وجه النائب ماجد المطيري سؤالا إلى وزير النفط والكهرباء والماء عصام المرزوق، أن التعرفة المقترحة للكهرباء التي وافق عليها مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير ستطبق في مواعيدها التي وردت في تواريخ القانون 20/2016 وإعلانه تأجيل العمل بنظام الشرائح في القطاع الاستثنائي لحين الانتهاء من تركيب العدادات الذكية. تتقدم بالأسئلة البرلمانية التالية التي ننتظر إجابات وافية عنها: 1 - هل سبق الإعلان عن

عبدالكريم الكندري: كم عدد المتقدمين للوظائف الإشرافية للعام الدراسي 2017/2016؟



د. عبدالكريم الكندري

الناجين لكل فئة؟ 2 - ما الأسس والمعايير التي تم من خلالها وضع نسبة النجاح 70٪ لكل اختبارات الوظائف الإشرافية؟ 3 - في حالة تدني نسب النجاح يرجى ذكر أسباب تدني النسب وما الإجراءات المتخذة تجاه هذا الموضوع خاصة انه تكرر في أكثر من عام وجود نقص وحاجة في الميدان للعديد من الوظائف الإشرافية الشاغرة والمتاحة؟

وجه النائب د.عبدالكريم الكندري سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.محمد الفارس جاء فيه: يرجى إفادتي بالتالي: 1 - كم عدد المتقدمين لاختبارات الوظائف الإشرافية للعام الدراسي الحالي 2017/2016 لكل مادة من المواد العلمية والتوجيه الفنية والمدراء والمساعدين والمدراء ونسبة النجاح في الميدان للعديد من الوظائف مع تزويدنا بجدول مفصل بعدد المتقدمين وعدد

الشطبي يطلب معلومات عن عقارات الأوقاف

ونهضته وإيماننا منا بترسيخ شفافية العمل الخيري. وطالب بتزويده بالآتي: 1 - قائمة تحتوي على (نوع العقار، موقع العقار، اسم المالك الأصلي للعقار، قيمة الشراء) للعقارات والأراضي التي تم شراؤها من قبل الأمانة العامة للأوقاف والأوقاف الجعفرية منذ خمس سنوات حتى تاريخ ورود السؤال. 2 - قائمة للعقارات المؤجرة من قبل الأمانة العامة للأوقاف

ووجه نص السؤال كالتالي: عرفت الكويت الوقف منذ نشأتها، ودفع ما جبل عليه أهل الكويت من حب الخير إلى وقف بعض ممتلكاتهم وتخصيص ريعها لأغراض أعمال الخير، ولما كان هذا العمل السامي دورا مهما ومحوريا في تطوير المجتمع



خالد الشطبي

ويطلب كشفا عن أرصدة جمعية الإصلاح في البنوك

7 - صورة من كل البيانات السياسية وغيرها من البيانات التي صدرت عن جمعية الإصلاح الاجتماعي عن الأعوام من 2000 إلى 2016. 8 - كم يبلغ عدد المراقب التي باشرت جمعية الإصلاح الاجتماعي بإنشائها في مقرها الرئيسي؟ وما أغراض هذه المراقب؟ وما السند القانوني للقيام بتلك الإنشاءات؟ 9 - هل توجد مخاطبات من قبل مجلس إدارة جمعية الإصلاح الاجتماعي يطلب الموافقة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لعمل توسعات لتلك المنشآت؟ 10 - هل توجد تراخيص من بلدية الكويت للمباني التي تم بناؤها والتوسعات من بداية إقامة الجمعية وحتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إن كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضمنية من التراخيص والمخططات المعمارية. 11 - صورة فوتوغرافية لكل الإنشاءات التي قامت بها جمعية الإصلاح الاجتماعي في مقرها الرئيسي. 12 - كم تبلغ التكلفة المالية لإنشاء تلك المراقب؟ وما أوجه الصرف لها من قبل الجمعية؟ وما السند القانوني لهذا الصرف؟ 13 - هل قامت الوزارة ولو من باب الاحتياط القانوني - بإبلاغ النيابة العامة عن جريمة الاعتداء على أموال عامة وإحالة القاتنين على جمعية الإصلاح الاجتماعي للنيابة العامة بشأن ذلك؟

وجه النائب احمد الفضل سؤالا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح جاء فيه: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 - كشف بما تحمله أرصدة جمعية الإصلاح الاجتماعي في البنوك الكويتية من أموال وسيولة نقدية، وودائع بنكية، وقروض وغيرها. 2 - كشف بما تملكه جمعية الإصلاح الاجتماعي من أموال عقارية مسجلة باسمها لدى وزارة العدل ومعلومة لدى الوزارة من واقع كشوفاتها. 3 - صورة من عقود الإيجار التي أبرمتها جمعية الإصلاح الاجتماعي بشأن مقرها الرئيسي الكائن في منطقة الروضة، وبشأن كافة مقراتها الأخرى في المناطق السكنية. 4 - كشف تفصيلي موضح فيه إيرادات جمعية الإصلاح الاجتماعي من مصادر جمع الأموال، والهبات والتبرعات عن الأعوام من 2000 إلى 2016. 5 - كشف تفصيلي موضح فيه نفقات جمعية الإصلاح الاجتماعي عن الأعوام من 2000 إلى 2016. 6 - كشف تفصيلي موضح فيه أسماء جميع العاملين في جمعية الإصلاح الاجتماعي وجميع فروعها، وجنسياتهم، ومؤهلاتهم، ومناصبهم، وتاريخ تحاقهم بالعمل لديها.

عبدالله للصبيح: ما صحة خصخصة مستشفى جابر؟

لجنة حكومية خماسية قامت بمناقشة ودراسة طرح يقضي بإلزام المواطن متلقي الخدمة الصحية في المستشفى بتأمين صحي، تتكفل بموجبه إحدى شركات التأمين التي ترسي عليها المزايدة بدفع 75٪ أو ما يقاربه من فاتورة العلاج، على أن يتحمل المواطن النسبة المتبقية؟ 4 - هل لدى الحكومة نية للتعاقد عن طريق وزارة الصحة مع جامعة أميركية مرموقة أو إحدى الشركات العالمية المتخصصة لإدارة المستشفى فننا وإداريا، مع إلزامها بتوفير كادر طبي للعمل في المستشفى على مدار العام؟ وهل توجد دراسة مقدمة من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بهذا الشأن؟ 5 - هل يوجد أي دراسة تم تقديمها من قبل المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بشأن مستشفى جابر؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بالدراسة إن وجدت، مع اطلاعي على رأي وزارة الصحة بمجمل هذه الدراسة والقرار المتخذ بشأنها.

وإذا كانت الإجابة بنعم فما نوع الشراكة المقترحة؟ مع تقديم الدراسة التي تم إعدادها بهذا الشأن إن وجدت؟ وما مدى صحة ما ورد إلينا من معلومات حول قيام مجلس الوزراء بالموافقة على طلبها طرح مشروع مستشفى جابر على القطاع الخاص للإدارة والتشغيل بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار، على أن الاكتتاب بشأن الشركة المزمع إنشاؤها لتشغيل المشروع وإدارته سيكون بواقع 50٪ من الأسهم للمواطنين، و25٪ للحكومة، وبقية للشركة الفائزة بالتشغيل؟ فإذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بنسخ من مستندات الدراسة كافة التي تمت ومحاضر الاجتماعات التي تمت ونقري الدراسة بهذا الشأن، ودور المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بهذه الإجراءات، والدراسة المقدمة من قبلكم إن وجدت. 3 - ما مدى صحة قيام مجلس الوزراء بتكليف



د. خليل عبدالله

قدم النائب د.خليل عبدالله سؤالا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح حول خصخصة مستشفى جابر عن طريق طرح تشغيل المستشفى أو استثماره عبر شركة تنشأ لهذه الغاية بموجب ائتمان عام، ودور المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بهذا المشروع. 2 - هل هناك قرار لدى وزارة الصحة بالتوافق مع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أو دراسة بطرح تشغيل هذا المستشفى بشكل استثنائي عبر شركة تنشأ لهذه الغاية بموجب ائتمان عام (بمعنى خصخصة مستشفى جابر للقطاع الخاص)؟ فإذا كانت الإجابة بالنفي فهل توجد فعلا نية لدى الحكومة لإشراك القطاع الخاص بهذا المشروع بأي شكل من الأشكال؟

نص السؤال على ما يأتي: نمي إلى علمي وجود نية لدى وزارة الصحة خصخصة مستشفى جابر الحكومي عن طريق طرح تشغيل هذا المستشفى أو استثماره عبر شركة تنشأ لهذه الغاية بموجب ائتمان عام، ودور المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بهذا المشروع. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 - هل وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية بصفتها رئيسة المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية على اطلاع بشأن مجريات القرار المتخذ من وزارة الصحة المتضمن تحديد له يسمح له بتلقي العلاج بمستشفى جابر؟ وإذا لم يكن هناك قرار حتى الآن بهذا الشأن فما النية لدى

عسكر: مستوصف الأسنان التخصصي في الجهراء ومركز إطفاء لخدمة مدينة سعد العبدالله

مكان ترفيهي يشتمل حديقة ومقهى شعبي مدينة سعد العبدالله. وجاء في اقتراحه الأخير ما يلي: لما كانت محافظة الجهراء من المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية ولبعدها النسبي عن العاصمة ولقلة الوسائل والأماكن الترفيهية فيها التي تخدم قاطنيتها ولعدم استغلال الشواطئ القريبة منها. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: (نص الاقتراح): «إنشاء مركز إطفاء لخدمة مدينة سعد العبدالله». وجاء في اقتراح آخر ما يلي: تتفقر مدينة سعد العبدالله بالجهراء إلى الخدمات الترفيهية وعدم وجود أي متنفس لأهالي المدينة. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «تخصيص

من محافظة الجهراء لخدمة سكان المحافظة وتشتمل على مطاعم واستراحات ووسائل الترفيه المختلفة. وجاء نص الاقتراحات كما يلي: تعاني محافظة الجهراء من الكثافة السكانية الكبيرة ونظرا لوجود مركز واحد لطب الأسنان التخصصي ولحاجة المحافظة لمركز تخصصي آخر. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: (نص الاقتراح): «إنشاء مستوصف طب الأسنان التخصصي في محافظة الجهراء». وجاء في نص الاقتراح الثاني ما يلي: نظرا لعدم وجود مركز إطفاء في مدينة سعد

قدم النائب عسكر العنزي بحزمة من الاقتراحات برغبة تتعلق بمنطقة الجهراء وسعد العبدالله تختص بإنشاء مستوصف طب الأسنان التخصصي في محافظة الجهراء وإنشاء مركز إطفاء لخدمة مدينة سعد العبدالله ونقل محطة المجاري التابعة لوزارة الأشغال العامة خارج مدينة سعد العبدالله لحماية لصحة المواطنين، ومنعا لانتشار الأمراض وبسبب الأوبئة في المدينة وتخصيص مكان ترفيهي يشتمل على حديقة ومقهى شعبي في مدينة سعد العبدالله، بالإضافة إلى إنشاء واجهة بحرية قريبة

من محافظة الجهراء لخدمة سكان المحافظة وتشتمل على مطاعم واستراحات ووسائل الترفيه المختلفة. وجاء نص الاقتراحات كما يلي: تعاني محافظة الجهراء من الكثافة السكانية الكبيرة ونظرا لوجود مركز واحد لطب الأسنان التخصصي ولحاجة المحافظة لمركز تخصصي آخر. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: (نص الاقتراح): «إنشاء مستوصف طب الأسنان التخصصي في محافظة الجهراء». وجاء في نص الاقتراح الثاني ما يلي: نظرا لعدم وجود مركز إطفاء في مدينة سعد

بإعابة
د. بدر فيصل الدويش
الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

يومئذ الخميس والجمعة
9 - 10 / 3 / 2017

من الساعة 5.00 عصراً
إلى الساعة 9.30 مساءً

جمعية الثقافة الاجتماعية
ميدان حولي - قرب نقابة العمال

معرض المواهب الشبابية
جمعية الثقافة الاجتماعية

جابر القلاف
عبدالله الشطبي
حسين مقبم
علمي الصفار

الرعاة

الضيافة
النادية حرة للتدريب

الرعاية الإعلامية
الكويت
الانباء